خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

إلى قمة الألفية

نيويورك، 08 جمادى الثانية 1421 الموافق 07 شتنبر 2000م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم الخميس 07 شتنبر 2000، خطابا ساميا إلى المشاركين في قمة الألفية المنعقدة بمقر الأمم المتحدة بنيويورك.

وفي ما يلي نص الخطاب الملكي السامي:

"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

السيد الأمين العام،

أيتها السيدات، أيها السادة،

أود في مستهل كلمتي أن أتقدم بهذه المناسبة الفريدة والاستثنائية بالشكر لكل الذين ساهموا في الإعداد لقمة الألفية هاته. وأريد أن أخص بالتهنئة السيد الأمين العام للأمم المتحدة الذي دعانا لهذا الملتقى لكي نتكب جميعا على إجراء تقييم لما عليه حال العالم ضمن رؤية طموحة وجريئة لمستقبل الإنسانية.

لقد شهد العالم خلال القرن المنتهي الأحسن مثلما عرف الأسوأ حيث استفاد من خطوات جبارة لم يسبق لها نظير في مجال تقدم العلوم والتكنولوجيات والاتصالات الشاملة ولكنه عانى من الحروب الدامية والتيارات الاستبدادية والانحرافات الكبرى بدرجة لا مثيل لها من قبل.

واليوم، وقد تناسقت الرؤى الفكرية عالميا حول سمو القانون والمثل العليا للديمقراطية، فقد غدا بالإمكان أن نجنب الأجيال المقبلة أهوال الرعب واللامساواة التي يجر تبعاتها القرن المنتهي وأن نكسر حيث مازالت قائمة الأغلال المشؤومة للبؤس والجهل والإقصاء.

عدالة
adala.justice.gov.ma

إننا نحن رؤساء الدول والحكومات بمشاركتنا في هذا الحدث التاريخي لمن واجبنا أن نقر رسميا ونحن ندخل الألفية الجديدة بأننا عازمون على رسم أفق جديد للإنسانية غايته بلوغ الكمال في العدالة وإشاعة روح التعاطف في التضامن.

السيدة الرئيسة، السيد الرئيس،

إن هذا الأفق الجديد للإنسانية ينبني أولا على مفهوم قوامه "الأمن الإنساني الشامل"، بمعنى ألا يشهد أي مكان في أنحاء المعمور موت كفل من الجوع، ولا انتشار وباء، ولا حدوث توتر عرقي، ولا اعتداء على امرأة بسبب الميز أو امتهانا لكرامتها، ولا انتهاكا لحق التعبير، ولا معاناة مهاجر بمحنة الإقصاء، ولا حرمان إنسان من التربية، ولا نزاعا حول مياه مشتركة، ولا محنة يعانيها أناس أبرياء من جراء عقوبة جائرة.

وينبني هذا الأفق الجديد أيضا على التناسق الاستراتيجي والمؤسساتي، إذ لا يتحقق حسن التدبير محليا إلا في سياق ديمقراطية عالمية كاملة، ينعشها نظام للأمم المتحدة فعال ومتوفر على كل الموارد البشرية والمالية الملائمة، والكفيلة بجعل مختلف منظماته تنهض بالمهام الكونية الموكولة إليها.

وفي هذا الصدد، يستحسن بعد ما طال الانتظار، العمل على تعديل ميثاق الأمم المتحدة بتحيين بعض مقتضياته التي أصبحت متجاوزة، مع الاحتفاظ بالمبادئ ذات المغزى الكوني التي بنيت عليها تلكم المنظمة ذات الخصوصيات الفريدة والمنتظر منها أن تلعب دور المحرك في عملية التدبير الكلي للمشاكل العالمية.

ويستحسن في نفس السياق، أن نغتنم الدفعة السياسية لهذه القمة للسير قدما بعملية إعادة هيكلة مجلس الأمن حتى يتيسر لهذا الجهاز ذي الأهمية القصوى أن يعكس الهندسة الجيوسياسية الجديدة للعالم، وذلك وفق أفضل شروط التجرد والنزاهة والفاعلية والتمثيلية والمشروعية التي لا تقبل أي صعن ونزاع، ذلك أنه منذ الإصلاح الذي يعود إلى سنة 1963 تضاعف عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمقدار الثلثين، وقد حان الوقت لتوسيع تمثيل المجموعة النامية بالمجلس، مع إيلاء معيار الالتزام الفعلي بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين ما يستحقه من الأهمية.

ومن جهة أخرى، فإن ما يعرف بالفجوة الرقمية لن يتأتى تقليصها إلا عبر ديمقراطية تكنولوجية تقر بحق الجميع في اقتناء تكنولوجيات الإعلام، باعتبارها ملكا عاما مشاعا.

عدالة
adala.justice.gov.ma

وأخيرا، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه يتعين على نظام عالمي مبني على أساس القانون والإنصاف أن يحد من اختلالات الاقتصاد العالمي، ويقلص من المفعول العكسي لحركة رؤوس الأموال المسخرة للمضاربة، فضلا عن أثره الحاسم في تقليص الفوارق الاجتماعية والجهوية عبر العالم.

وفي هذا المضمار، نود أن نذكر بمضمون النداء الذي وجهه والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، تغمده الله بواسع رحمته، من مراكش في أبريل 1994 بمناسبة ميلاد المنظمة العالمية للتجارة والذي دعا فيه إلى تفعيل نظام لحسن التدبير متعدد الأطراف وشامل، خاصة عن طريق التنسيق والتناسق الأحكم للعمليات التي تباشرها مؤسسات "بروتن وودز" والمنظمة العالمية للتجارة.

السيدة الرئيسة، السيد الرئيس،

إن مجمل المؤشرات والإحصاءات المتوفرة، وما يستنتج من التوجهات العشوائية التي تطبع هندسة الاقتصاد العالمي تدل هي الأخرى بأنه قد أصبح من الحتم إيجاد مصادر جديدة لتمويل التنمية المستديمة، وإلا تم الحكم على شرائح واسعة من البشرية بالفقر الذي لا حد له، مع ما يترتب على ذلك من أخطار قد تزج بالعالم في زوبعة من الاضطرابات يكون من عواقبها القضاء على ما حققه القانون الدولي حديثا من خطوات واعدة، وما تم من انفراج نسبي على الواجهتين الأيديولوجية والجيوسياسية.

إن الدورة الطارئة التي ستجتمع على أعلى مستوى في السنة المقبلة لبحث موضوع "الشراكة الدولية من أجل التنمية" تتيح فرصة استثنائية لابتكار تصورات خلاقة وتوفير موارد إضافية لفائدة العالم النامي الذي يرزح حاليا تحت وطأة تفاقم المديونية وعدم اكتراث المستثمر.

وهذه المبادرة، فضلا عن أنها ستكون بمثابة الفعل المؤسس لجيل جديد للدبلوماسية متعددة الأطراف، فإنها ستكون كذلك نواة لتضامن فعال بين الناس ومنطلقا لما يمكن التعبير عنه "بالوطنية الكونية".

وفي هذا الصدد، فإن القارة الإفريقية المهمشة في كل مناحي الحياة الدولية لهي في أمس الحاجة إلى استراتيجية لتأهيلها في مستويات متعددة، تتضمن على وجه الخصوص التخفيض الملموس لمديونيتها الخارجية، ورفع الحواجز الحمائية التي تحد من مردودية منتوجاتها المبخوسة القيمة، ووضع برامج للهيكلة تتلاءم وتهدئة نزاعاتها، وتنمية سريعة لمواردها البشرية، وتمويلات للتكنولوجيات الملائمة ومساعدة مالية تتطابق بنيويا مع متطلباتها.

عدالة
adala.justice.gov.ma

وفي هذا الشأن، فإن المملكة المغربية تقترح قيام منظمة الأمم المتحدة بوضع آلية دائمة على أعلى مستوى مكلفة بتفعيل القرارات المتخذة من قبل المجموعة الدولية لصالح إفريقيا.

إننا نشكركم على حسن انتباهكم ونتمنى لكم التوفيق في إنجاح هذا التجمع الألفي الذي كرس له أميننا العام وسائر الموظفين الأمميين، يتعاون مع ندوة المنظمات الغير الحكومية، سَخِرَ جهودهم وكامل عنايتهم وحمايتهم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

عدالة
adala.justice.gov.ma